





**جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة**  
ملك مملكة البحرين



**صاحب السمو الملكي**  
**الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة**  
رئيس الوزراء



**صاحب السمو الملكي**  
**الأمير سلمان بن حمد آل خليفة**  
ولي العهد نائب القائد الأعلى  
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء



مرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن  
التأمين ضد التعطل

«تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترميل أو البطالة. كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية. وتعمل على وقايتهم من برائن الجهل والخوف والفاقة.»

دستور مملكة البحرين  
المادة الخامسة - الفقرة (ج)

طبع بالطبعة الحكومية - مملكة البحرين



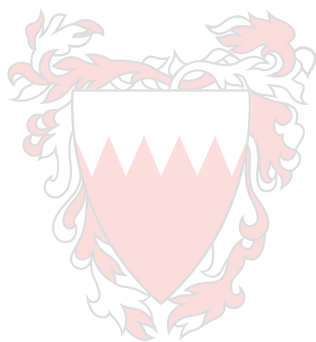
مملكة البحرين  
وزارة العمل

مرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن

# التأمين ضد التعطل

صدر في قصر الرفاع بتاريخ  
١ ذي القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦م

نُشر في الجريدة الرسمية  
العدد ٢٧٦٦ - الخميس ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦



## المحتويات

- مرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن قانون التأمين ضد التعطل
- **الفصل الأول:**  
التعريف ونطاق تطبيق القانون والاختصاصات
- **الفصل الثاني:**  
إنشاء وتمويل الحساب
- **الفصل الثالث:**  
التعويض
- **الفصل الرابع:**  
الإعانة
- **الفصل الخامس:**  
أحكام مشتركة بشأن التعويض والإعانة
- **الفصل السادس:**  
التسجيل والاشتراكات
- **الفصل السابع:**  
العقوبات
- **الفصل الثامن:**  
أحكام متفرقة

## مرسوم بقانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التأمين ضد التعطل

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين  
بعد الإطلاع على الدستور، وعلى الأخص المادة (٣٨) منه،  
وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت  
التقاعد لموظفي الحكومة وتعديلاته،  
وعلى قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم  
(٢٣) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته،  
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤)  
لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته،  
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦،  
وعلى القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء صندوق العمل،  
وبناء على عرض وزير العمل،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء،  
رسمنا بالقانون الآتي:



## الفصل الأول

### التعاريف ونطاق تطبيق القانون والإختصاصات

مادة (١)

#### التعاريف

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

١. الوزارة: الوزارة المعنية بشئون العمل في القطاع الأهلي.
٢. الوزير: الوزير المعني بشئون العمل في القطاع الأهلي.
٣. الهيئة: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
٤. مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة.
٥. الحساب: حساب التأمين ضد التعطل الذي ينشأ طبقاً لأحكام المادة (٤) من هذا القانون.
٦. المكتب: الجهة الإدارية التابعة للوزارة التي تتولى المهام المنصوص عليها في هذا القانون.
٧. صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري تسري بشأنه أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة أو قانون التأمين الاجتماعي.

٨. **المستفيد:** المؤمن عليه أو الباحث عن العمل لأول مرة - حسب الأحوال - والذي يستحق التعويض أو الإعانة في حالة التعطل بموجب أحكام هذا القانون.
٩. **العامل:** كل شخص طبيعي يعمل لدى صاحب عمل وحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر أياً كان نوعه.
١٠. **الباحث عن العمل لأول مرة:** من لم يسبق له العمل في عمل مؤمن عليه طبقاً لأحكام هذا القانون وتتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها فيه.
١١. **المؤمن عليه:** العامل الذي تسري بشأنه أحكام هذا القانون حتى ولو كان تحت التجربة أو تلميذاً مهنيًا أو تحت التدريب.
١٢. **عمل مؤمن عليه:** العمل لدى صاحب عمل تسري بشأنه أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لقانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة أو قانون التأمين الاجتماعي.
١٣. **التعويض:** المبلغ الذي يستحقه المؤمن عليه وفقاً للشروط الواردة في هذا القانون في حالة تعطله.
١٤. **الإعانة:** المبلغ الذي يستحقه الباحث عن العمل لأول مرة. أو المؤمن عليه الذي لم يستكمل المدة المقررة لاستحقاق التعويض طبقاً للشروط الواردة في هذا القانون. في حالة تعطل أي منهما.
١٥. **التعطل:** الحالة التي يكون فيها المستفيد غير قادر على الحصول على عمل مناسب رغم قدرته على العمل ورغبته فيه وبحثه عنه.

١٦. **المتعطل:** المستفيد غير القادر على الحصول على عمل مناسب رغم قدرته على العمل ورغبته فيه وببحثه عنه.
١٧. **الأجر:** الأجر الذي يتم على أساسه حساب الاشتراكات الشهرية لدى الهيئة أو لدى الهيئة العامة لصندوق التقاعد.
١٨. **السجل:** السجل المشار إليه في البند (٥) من المادة (١٠) والبند (٦) من الفقرة (أ) من المادة (١٧) من هذا القانون.

#### مادة (٢)

### الفئات المشمولة بالتأمين ضد التعطل

- يسري التأمين ضد التعطل طبقاً لأحكام هذا القانون على الفئات التالية:
١. الموظفين المدنيين العاملين لدى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الذين تشملهم أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.
  ٢. عمال القطاع الأهلي الذين تشملهم أحكام التأمين عن إصابات العمل طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي.
  ٣. الباحثين عن عمل لأول مرة.

## مادة (٣)

## اختصاصات الوزارة والهيئة

أ - تتولى الوزارة الاختصاصات التالية:

١. تسجيل المتعطلين.
٢. تقرير وتوفير التدريب المناسب للمتعطلين.
٣. تقرير استحقاق المتعطل للتعويض أو الإعانة.
٤. تقرير وقف صرف التعويض أو الإعانة وتقرير سقوط الحق فيهما.
٥. الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.

ب - تتولى الهيئة الاختصاصات التالية:

١. خصيل الاشتراكات المقررة بموجب أحكام هذا القانون.
٢. صرف التعويض أو الإعانة.
٣. استثمار أموال الحساب.
٤. إدارة الحساب.
٥. الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

ويصدر الوزير قراراً بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن الوزارة والهيئة تتولى التنسيق بين الجهتين بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون. ويحدد القرار نظام عمل اللجنة.

## الفصل الثاني إنشاء وتمويل الحساب

مادة (٤)

### إنشاء الحساب

يتم إنشاء الحساب ضمن صندوق التأمينات الاجتماعية كفرع للتأمين ضد التعطل. ويكون الحساب مستقلاً عن الحسابات الأخرى.

مادة (٥)

### موارد الحساب

تتكون موارد الحساب مما يلي:

١. الاشتراكات الشهرية المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون.
٢. المبالغ الإضافية والفوائد المستحقة في حالات التأخير.
٣. الهبات والإعانات -المشروطة وغير المشروطة- التي يقبلها مجلس الإدارة.
٤. الأرباح الناتجة عن استثمار أصول الحساب وأي دخل آخر ينتج عن أنشطته.
٥. ما تخصصه الدولة للحساب من اعتمادات.

## مادة (٦)

## نسب الاشتراكات

تسدد اشتراكات التأمين ضد التعطل على النحو التالي:

١. ١٪ من الأجر يدفعها المؤمن عليه شهرياً.
٢. ١٪ من أجور المؤمن عليهم يدفعها صاحب العمل شهرياً، ويتحمل صندوق العمل سداد حصة أصحاب العمل عن المؤمن عليهم العاملين في القطاع الأهلي.
٣. ١٪ من أجور المؤمن عليهم تدفعها الحكومة شهرياً.

## مادة (٧)

## القيود على المصروفات الإدارية للحساب

- أ - يستخدم الحساب لتقديم تعويضات وإعانات التعطل والوفاء بالمصروفات الإدارية طبقاً لأحكام هذا القانون.
- ب- لا يجوز أن تزيد المصروفات الإدارية السنوية للحساب على ٧٪ من الإيرادات السنوية.

## مادة (٨)

## فحص ومراجعة الوضع المالي للحساب

- أ - يعين مجلس الإدارة خبيراً اقتصارياً أو أكثر لفحص ومراجعة الوضع المالي للحساب مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، وكلما اقتضت الضرورة ذلك طبقاً لما يقدره الوزير أو مجلس الإدارة.
- ب- يجب على مجلس الإدارة أن ينشر في الجريدة الرسمية

وفي جريدتين يوميتين على الأقل ملخصاً لتقرير الخبير الإكتواري خلال شهر على الأكثر من تاريخ تسليمه للهيئة. على أن ينشر التقرير كاملاً بأي من الوسائل التي يحددها مجلس الإدارة وبما يكفل إتاحة الاطلاع عليه من قبل الكافة.

ج- إذا تبين من تقرير الخبير الإكتواري وجود فائض في الحساب تعين تحويل هذا الفائض إلى حساب الاحتياطي العام للحساب ولا يجوز التصرف فيه إلا لغرض زيادة الحد الأدنى والحد الأقصى للتعويض والإعانة - أو أي من ذلك - في ضوء مؤشر أسعار المستهلك. وتكون الزيادة في الحد الأدنى أو الحد الأقصى للتعويض والإعانة بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة.

د- يجب على الخبير الإكتواري إذا تبين له وجود عجز في أموال الحساب أن يبين ذلك بالتفصيل وأن يحدد أسباب هذا العجز وتوصياته في هذا الشأن.

هـ - إذا تبين من تقرير الخبير الإكتواري وجود عجز في الحساب ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته. جاز لمجلس الوزراء أن يصدر قراراً بناءً على طلب من الوزير بتخصيص الاعتمادات اللازمة لسد هذا العجز من الميزانية العامة. أو زيادة نسب الاشتراكات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون وفقاً لما يظهره الخبير الإكتواري في تقريره بشأن أسباب العجز ومقداره.

مادة (٩)

## تدقيق الحسابات

أ - يعين مجلس الإدارة في بداية كل سنة مالية مدققاً خارجياً -أو أكثر- ذا مكانة دولية لتدقيق الحساب ويحدد المجلس مكافأته السنوية، ولا يجوز أن يتولى ذات المدقق تدقيق الحساب لأكثر من ثلاث سنوات خلال الخمس سنوات السابقة على تعيينه.

ب- لا يجوز للهيئة إسناد أية مهام أخرى -بخلاف تدقيق الحسابات- إلى المدقق خلال فترة توليه مهمة التدقيق.

ج- يتولى المدقق خلال فترة لا تجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية، تدقيق الحساب وإعداد تقرير بشأنه وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً على أن يتضمن التقرير كافة البيانات والمعلومات التي توضح حقيقة المركز المالي للحساب.

د- يقدم المدقق تقريره بشأن تدقيق الحساب إلى كل من الوزير ومجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.

هـ - يجب على مجلس الإدارة أن ينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين على الأقل ملخصاً لتقرير المدقق خلال شهر على الأكثر من تاريخ اعتماده من قبل مجلس الإدارة، على أن ينشر التقرير كاملاً بأي من الوسائل التي يحددها مجلس الإدارة وبما يكفل إتاحة الاطلاع عليه من قبل الكافة.



## الفصل الثالث التعويض

مادة (١٠)

### استحقاق التعويض

يشترط لاستحقاق المؤمن عليه التعويض أن تتوافر في شأنه الشروط التالية:

١. أن يكون قد أكمل المدة المقررة لاستحقاق التعويض والمنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون.
٢. أن يلتزم بتعليمات المكتب التي يصدر بتحديد قرار من الوزير.
٣. ألا يكون قد ترك العمل بمحض إرادته.
٤. أن يكون قادراً على العمل.
٥. أن يكون راغباً في العمل.

ويعتبر المؤمن عليه راغباً في العمل إذا بادر إلى طلب قيد اسمه في السجل الذي يعده المكتب لهذا الغرض. على أن يحضر بنفسه إلى المكتب مرة على الأقل كل أسبوعين وكلما طلب منه المكتب ذلك.

٦. أن يبحث بجدية عن العمل. وذلك وفقاً للأوضاع والضوابط التي يصدر بشأنها قرار من الوزير.
٧. ألا يكون قد بلغ سن التقاعد وفقاً للقانون.
٨. ألا يكون قد فصل من العمل لأسباب تأديبية.

٩. أن يلتحق بالتدريب، إذا قَدّر المكتب وجود ضرورة له وأن ينتظم فيه ويجتازه بنجاح.
١٠. أن يكون العامل الأجنبي المتعطل مقيماً في المملكة إقامة مشروعة بغرض البحث عن عمل وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

#### مادة (١١)

##### مقدار التعويض

يصرف التعويض شهرياً بواقع ٦٠٪ من أجر المؤمن عليه على أساس معدل أجره الشهري خلال الإثني عشر شهراً السابقة على تعطله، وبما لا يجاوز مبلغ خمسمائة دينار. وإذا كانت مدة التعطل تضم جزءاً من الشهر، فإن التعويض المستحق عنها يحسب على أساس يومي بتقسيم مبلغ التعويض الشهري على ثلاثين.

#### مادة (١٢)

##### الحد الأدنى للتعويض

يجب ألا يقل الحد الأدنى للتعويض عن مائة وخمسين ديناراً شهرياً، أو معدل أجر المؤمن عليه الشهري خلال الإثني عشر شهراً السابقة على تعطله أيهما أقل.

## مادة (١٣)

**بدء سريان فترة استحقاق التعويض**

يستحق المؤمن عليه التعويض طبقاً لأحكام هذا القانون اعتباراً من اليوم الثامن من تاريخ انقضاء علاقة العمل إذا بادر إلى طلب قيد اسمه في السجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء تلك العلاقة. وإلا استحق التعويض من تاريخ الطلب بشرط أن يتم خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا القانون.

## مادة (١٤)

**المدة القصوى لصرف التعويض**

أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة. تكون المدة القصوى لصرف التعويض ستة أشهر متصلة أو متقطعة عن كل مرة من مرات الاستحقاق المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون.

ب- في جميع الأحوال. تكون المدة القصوى لصرف التعويض ستة أشهر خلال كل أربعة وعشرين شهراً متصلة تبدأ من تاريخ أول صرف يتم خلال هذه المدة.

## مادة (١٥)

**مدة الاشتراك المقررة لاستحقاق التعويض****والمطالبات المتكررة**

أ - لأغراض هذه المادة. تعتبر المطالبة بالتعويض لمرّة جديدة

كلما صرف للمستفيد تعويضاً للمدة القصوى المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون.

ب- يستحق المؤمن عليه التعويض للمرة الأولى إذا عمل في عمل مؤمن عليه مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً متصلة.

ج- يستحق المؤمن عليه التعويض للمرة الثانية إذا عمل مرة أخرى في عمل مؤمن عليه لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً خلال الثمانية عشر شهراً السابقة على تعطله.

د- يستحق المؤمن عليه التعويض للمرة الثالثة إذا عمل مرة أخرى في عمل مؤمن عليه لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً خلال مدة الأربعة وعشرين شهراً التي تسبق المطالبة الثالثة.

هـ - يستحق المؤمن عليه التعويض في أية مرة لاحقة إذا عمل مرة أخرى في عمل مؤمن عليه لمدة لا تقل عن ستة وثلاثين شهراً خلال مدة الثمانية وأربعين شهراً التي تسبق المطالبة الأخيرة.

مادة (١٦)

### الجمع بين التعويض والمستحقات الأخرى

يكون للمتعتل الحق في الجمع بين التعويض ومستحقاته لدى صاحب العمل.

## الفصل الرابع الإعانة

مادة (١٧)

### استحقاق الإعانة

- أ - يمنح الإعانة للباحث عن عمل لأول مرة إذا توافرت في شأنه الشروط التالية:
١. أن يكون بحريني الجنسية.
  ٢. ألا يقل عمره عن ثماني عشرة سنة ميلادية.
  ٣. أن يلتزم بتعليمات المكتب التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير.
  ٤. ألا يزاول عملاً تجارياً أو مهنياً لحسابه الخاص.
  ٥. أن يكون قادراً على العمل.
  ٦. أن يكون راغباً في العمل.
- ويعتبر الباحث عن العمل لأول مرة راغباً في العمل إذا بادر بعد اجتيازه بنجاح التدريب المقرر. إلى طلب قيد اسمه في السجل الذي يعده المكتب لهذا الغرض على أن يحضر بنفسه بعد القيد إلى المكتب مرة على الأقل كل أسبوع وكلما طلب منه المكتب ذلك.
٧. أن يبحث بجدية عن العمل. وذلك وفقاً للأوضاع والضوابط التي يصدر بشأنها قرار من الوزير.
  ٨. ألا يكون قد بلغ سن التقاعد وفقاً للقانون.

٩. أن يلتحق بالتدريب المقرر وينتظم فيه ويجتازه بنجاح.

ب- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٩) من هذا القانون، تمنح الإعانة للمؤمن عليه الذي تقل مدة اشتراكه في التأمين ضد التعطل عن المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٥) من هذا القانون إذا توافرت في شأنه باقي الشروط المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون.

ج- لا تستحق الإعانة طبقاً لأحكام هذا القانون إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

مادة (١٨)

### مقدار الإعانة

تكون الإعانة للمتعطلين من ذوي المؤهلات الجامعية بواقع مائة وخمسين ديناراً شهرياً وبواقع مائة وعشرين ديناراً شهرياً للمتعطلين من غير هؤلاء. وإذا كانت مدة التعطل تضم جزءاً من الشهر، فإن الإعانة المستحقة عنها تحسب على أساس يومي بتقسيم مبلغ الإعانة الشهري على ثلاثين.

مادة (١٩)

### المدة القصوى لصرف الإعانة

المدة القصوى لصرف الإعانة ستة أشهر خلال مدة اثني عشر

شهرًا متصلًا، وفي حالة تقديم المستفيد مطالبة بإعانة تعطل لأكثر من مرة خلال مدة اثني عشر شهرًا تصرف له خلالها الإعانة لمدة أقصاها ستة أشهر.

مادة (٢٠)

### بدء سريان فترة استحقاق الإعانة

يستحق المتعطل الذي تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون الإعانة اعتبارًا من اليوم الثامن لتاريخ طلب قيد اسمه في السجل بشرط أن يتم هذا الطلب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا القانون.

## الفصل الخامس

### أحكام مشتركة بشأن التهيؤ والإعانة

مادة (٢١)

#### تسجيل المتعطلين

أ - يجب على المستفيد لاستحقاق التعويض أو الإعانة أن يبادر إلى طلب قيد اسمه في السجل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء علاقة العمل في حالة المطالبة بالتعويض. وفي حالة المطالبة بالإعانة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استكمال مدة التدريب المقررة إذا كان باحثًا عن العمل

لأول مرة أو من تاريخ انقضاء علاقة العمل إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين ضد التعطل تقل عن المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٥) من هذا القانون. ويقدم طلب التسجيل على النموذج الذي يعده المكتب لهذا الغرض ويرفق بالطلب المستندات المطلوبة. ويصدر بتحديد البيانات التي يتضمنها النموذج والمستندات اللازم إرفاقها بالطلب قرار من الوزير.

ب- يجب على المستفيد أن يبادر إلى إخطار المكتب خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بما يلي:

- ١- فقدان أي من شروط استحقاقه للتعويض أو الإعانة.
- ٢- أي تغيير في البيانات والمعلومات التي قدمها للمكتب.

ج- يجب على صاحب العمل موافاة المكتب بما يطلبه من معلومات تتوفر لديه بشأن عمل المستفيد وأسباب انقضاء علاقة العمل.

مادة (٢٢)

### التحاق المتعطل بعمل لدى الغير

إذا التحق المتعطل بعمل لدى الغير يتقاضى عنه أجراً يقل عن مقدار التعويض أو الإعانة، أو إذا استحق معاشاً يقل عن مقدار التعويض أو الإعانة، يصرف له في الحالتين ما يعادل الفرق بين مقدار التعويض أو الإعانة المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون وبين الأجر أو المعاش -بحسب الأحوال- وذلك للمدة الباقية من مدة استحقاق التعويض أو الإعانة.



## مادة (٢٣)

**وقف صرف التعويض أو الإعانة**

أ - يوقف صرف التعويض إذا فقد المتعطل أياً من الشروط المنصوص عليها في البنود (٢) و (٥) و (٦) و (٩) من المادة (١٠) من هذا القانون.

ب- يوقف صرف الإعانة إذا فقد المتعطل أياً من الشروط المنصوص عليها في البنود (٣) و (٦) و (٧) من الفقرة (أ) من المادة (١٧) من هذا القانون.

ج- يوقف صرف التعويض أو الإعانة من تاريخ تحقق سبب الوقف. ويعود الحق في صرف التعويض أو الإعانة بزوال هذا السبب. ما لم يستمر لمدة تجاوز ستة أشهر. وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق المقررة بموجب أحكام أي من المادتين (١٤) و (١٩) من هذا القانون بحسب الأحوال.

## مادة (٢٤)

**سقوط الحق في التعويض أو الإعانة**

يسقط الحق في صرف التعويض أو الإعانة في أي من الحالات التالية:

أ - إذا رفض المتعطل الالتحاق بعمل. يراه المكتب مناسباً بدون مبرر مرتين. ويسقط الحق في التعويض أو الإعانة اعتباراً من تاريخ رفضه للعمل المعروض عليه للمرة الثانية. ويراعى في تحديد العمل المناسب ما يلي:

١. قدرات ومؤهلات وخبرة المتعطل وإمكانية إعادة تدريبه.
٢. سن المتعطل ومدة خدمته في وظيفته السابقة ومدة تعطله عن العمل.
- ٣ - أن يكون الأجر المقرر للعمل المعروض على المتعطل يساوي أو يزيد على مقدار التعويض أو الإعانة.
- ب- إذا التحق المتعطل بعمل يتقاضى عنه أجراً يجاوز مقدار التعويض أو الإعانة، ويسقط الحق في التعويض أو الإعانة اعتباراً من تاريخ التحاقه بالعمل.
- ج- إذا قدم المتعطل مطالبة لصرف التعويض أو الإعانة عن طريق الاحتيال أو الغش.
- د- إذا استحق المتعطل معاشاً يساوي أو يزيد على مقدار التعويض أو الإعانة، وفي هذه الحالة يسقط الحق في التعويض أو الإعانة اعتباراً من تاريخ استحقاق المتعطل للمعاش.
- هـ- إذا لم يبادر المتعطل إلى طلب قيد اسمه لدى المكتب خلال المدة المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا القانون.
- و- إذا زاول المتعطل عملاً تجارياً أو مهنيًا لحسابه الخاص.
- ز- إذا أصبحت إقامة العامل الأجنبي المتعطل في المملكة إقامة غير مشروعة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، أو إذا تغير سبب منحه الإقامة إلى سبب آخر غير البحث عن عمل.
- ح- مغادرة العامل الأجنبي المتعطل المملكة نهائياً.

مادة (٢٥)

## مراجعة الحد الأدنى والحد الأقصى للتعويض والإعانة ونسب الاشتراكات

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الحد الأدنى والحد الأقصى للتعويض والإعانة بصفة دورية كل ثلاث سنوات وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك. على أن يعد في هذا الشأن تقريراً يعرض على الخبير الإكتواري لدراسته وإبداء توصياته بشأنه واقتراحاته بشأن مصادر التمويل اللازمة بما في ذلك تعديل نسب الاشتراكات.

ويرفع مجلس الإدارة توصياته في هذا الشأن إلى الوزير مرفقاً بها تقرير الخبير الإكتواري. ولجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير أن يصدر قراراً بشأن تعديل الحد الأدنى والحد الأقصى للتعويض والإعانة. وقراراً بشأن توفير الاعتمادات اللازمة من الميزانية العامة أو تعديل نسب الاشتراكات.

مادة (٢٦)

## تقرير استحقاق التعويض أو الإعانة

يتولى المكتب تقرير استحقاق التعويض والإعانة ووقف صرفهما وسقوط الحق فيهما. وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.

ويجوز للمتعتل التظلم من قرار المكتب بشأن استحقاق التعويض أو الإعانة أو وقف صرفهما أو سقوط الحق فيهما

خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالقرار. وعلى الجهة الإدارية المختصة البت في التظلم وإخطار المتظلم بنتيجة البت في تظلمه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه. ويجوز للمتظلم الطعن في القرار الصادر برفض تظلمه أمام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بهذا القرار. ويعتبر فوات خمسة عشر يوماً على تقديم التظلم دون تلقي المتظلم إخطاراً بشأن قرار البت في تظلمه بمثابة رفض له.

ويصدر الوزير قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالبت في التظلم وإجراءات تقديمه والبت فيه.

مادة (٢٧)

### النزاع بشأن التعويض أو الإعانة

يجوز لكل من الهيئة والمستفيد أن ينازع في مقدار التعويض أو الإعانة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صرف أي منهما. ويسقط هذا الحق بمضي الفترة المشار إليها وذلك باستثناء حالات الخطأ المادي أو الحسابي.

## الفصل السادس التسجيل والإشتراكات

مادة (٢٨)

### التسجيل والنماذج المستعملة وحساب الاشتراكات والاعتراضات

مع مراعاة أحكام هذا القانون، تسري على تسجيل أصحاب العمل والعمال لدى الهيئة والنماذج المستعملة وحساب الاشتراكات والاعتراضات أحكام المواد من (٩٩) إلى (١٠٤) من قانون التأمين الاجتماعي.

مادة (٢٩)

### تحويل الاشتراكات للهيئة

تقوم الهيئة العامة لصندوق التقاعد بتحويل الاشتراكات المستحقة على موظفي الحكومة بموجب أحكام هذا القانون شهرياً إلى الحساب، وذلك وفقاً للإجراءات والأوضاع التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بعد التنسيق مع الوزير.

مادة (٣٠)

### مواعيد سداد الاشتراكات وفوائد التأخير

مع مراعاة أحكام هذا القانون، تسري في شأن قواعد تحديد اشتراكات التأمين ضد التعطل ومواعيد دفعها والمبالغ

الإضافية في حالة عدم الاشتراك في التأمين أو الاشتراك على أساس أجور غير حقيقية والأمور المتعلقة بها أحكام المادة (١٨) والمواد من (٢١) إلى (٢٩) والمادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي.

مادة (٣١)

### ضمانات التحصيل والصرف والمراقبة

مع مراعاة أحكام هذا القانون. تسرى في شأن ضمانات التحصيل والصرف والمراقبة الخاصة بالتأمين ضد التعطل أحكام المواد من (١١٣) إلى (١١٨) ومن (١٢٠) إلى (١٢٧) من قانون التأمين الاجتماعي.

مادة (٣٢)

### طلب كشف الاشتراك

#### في فرع التأمين ضد التعطل

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب من الهيئة - بدون مقابل - كشفاً بمدة اشتراكه في الحساب وأجره خلال تلك المدة.

## الفصل السابع

### العقوبات

مادة (٣٣)

#### العقوبات

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر:

١. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار كل مستفيد خالف حكم الفقرة (ب) من المادة (٢١) من هذا القانون. ويعفى المخالف من العقوبة إذا بادر إلى إبلاغ المكتب بهذه المخالفة قبل أن يعلم المكتب بوقوعها. بشرط إعادة المبالغ المستلمة من قبله بدون وجه حق.

وتضاعف العقوبة بحديها الأدنى والأقصى في حالة العود. وتقضي المحكمة بإلزام المحكوم عليه برد ما تسلمه من مبالغ دون وجه حق.

٢. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ثبت تقديمه بيانات غير صحيحة، مع علمه بذلك، بغرض الحصول لنفسه أو لغيره على تعويض أو إعانة لا يستحقها بموجب أحكام هذا القانون.

وتضاعف العقوبة بحديها الأدنى والأقصى في حالة العود. وتقضي المحكمة بإلزام المحكوم عليه برد ما تسلمه من مبالغ دون وجه حق.

٣. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار كل من خالف حكم الفقرة (ج) من المادة (٢١) أو حكم الفقرة (ب) من المادة (٣٦) من هذا القانون.

مادة (٣٤)

**وقف تنفيذ العقوبات المالية**

لا يجوز لأية أضرار أو ظروف مخففة وقف تنفيذ العقوبات المالية المحكوم بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. كما لا يجوز لأسباب مخففة تقديرية النزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة قانوناً.

مادة (٣٥)

**حصيلة الغرامات**

تؤول الغرامات المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا القانون إلى الحساب. ويكون الصرف من حصيلتها طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بشأنها قرار من الوزير.

## الفصل الثامن

### أحكام متفرقة

مادة (٣٦)

**التفتيش**

أ - يكون للمفتشين. من موظفي الوزارة. الذين يعينهم الوزير للقيام بأعمال التفتيش والتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له سلطة دخول أماكن



العمل وفروع ومكاتب أصحاب العمل وغيرها من المجال ذات الصلة والإطلاع على السجلات وطلب البيانات والمستندات والمعلومات اللازمة لتمكينهم من القيام بأعمال التفتيش. ب- يجب على أصحاب العمل عدم إعاقة مفتشي الوزارة من أداء مهامهم. وأن يزودهم بالمستندات والبيانات والمعلومات الصحيحة فور طلبها.

#### مادة (٣٧)

### تزويد المكتب بالمعلومات والبيانات والإحصائيات

يجب على الهيئة والهيئة العامة لصندوق التقاعد والجهاز المركزي للمعلومات وأية جهة حكومية أخرى موافاة المكتب بما يطلبه من معلومات أو بيانات أو إحصائيات متوفرة لديها. لتمكين المكتب من مباشرة مهامه طبقاً لأحكام هذا القانون.

#### مادة (٣٨)

### القرارات التنفيذية

يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٣٩)

**الإلغاء**

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٤٠)

**نفاذ أحكام القانون**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون. ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لمضي ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

وزير العمل

د. مجيد بن محسن العلوي









**Article 38:  
Implementing Orders**

The Minister shall issue the necessary Orders for implementing the provisions of this Law.

**Article 39:  
Revocation**

Every provision which violates the provisions of this Law shall be revoked.

**Article 40:  
Effectiveness of the Provisions of the Law**

The Prime Minister and the Ministers, each in his respective capacity, shall implement the provisions of this Law, which shall come into effect from the first day of the month following the lapse of 6 months after the date of its publication in the Official Gazette.

Signed:  
Hamad bin Isa Al Khalifa,  
King of the Kingdom of Bahrain

Khalifa bin Salman Al Khalifa,  
Prime Minister

Dr. Majeed bin Mohsin Al Alawi,  
Minister of Labour

## **CHAPTER EIGHT**

### **MISCELLANEOUS PROVISIONS**

#### **Article 36: Inspection**

- (a) The inspectors, who are Ministry officers, who are nominated by the Minister shall be empowered to undertake inspection duties and to ascertain the implementation of the provisions of this Law and Orders issued for its implementation. They shall have access to business premises, branches and offices of employers and such other related business premises. They shall have the right to have access to the records and to request the details, documents and information that enable them to undertake the inspection duties.
- (b) Employers shall not obstruct the Ministry's inspectors from carrying out their duties and shall provide them with the correct documents, details and information upon request.

#### **Article 37: Providing the Office with Information, Details and Statistics**

GOSI, Pension Fund Commission, Central Informatics Organisation and any other government authority shall provide the Office with any requested information, details or statistics available therewith to enable the office to carry out its duties according to the provisions of this Law.



The court shall rule for compelling the judgement-debtor to refund the amounts unlawfully received.

3. A penalty of a fine of no less than BD100 and no more than BD500 shall be inflicted upon everyone who violates the provision of Article 21 (c) or the provision of Article 36 (b) of this Law.

#### **Article 34: Stay of Execution of Financial Penalties**

No mitigating circumstances or reasons shall result in stay of execution of the financial penalties awarded in respect of the crimes provided for in this Law. No discretionary mitigating reasons shall lead to reducing the prescribed minimum according to the Law.

#### **Article 35: Proceeds of Fines**

The proceeds of fines awarded according to the provisions of this Law shall belong to the account and payment from such proceeds shall take place according to the terms and conditions set forth in an Order of the Minister.

## CHAPTER SEVEN PENALTIES

### Article 33: Penalties

Without prejudice to a severer penalty provided for by the Penal Code or any other law:

1. A penalty of a fine of no less than BD100 and no more than BD500 shall be inflicted upon each beneficiary who violates the provision of Article 21 (b) of this Law. There shall be an exemption from penalty if offender reports the violation to the office before the violation becomes known to the office provided that the amounts unlawfully received shall be refunded by the offender.

The penalty shall be doubled in its minimum and maximum levels in case of recurrence.

The court shall rule for compelling the judgement-debtor to refund the amounts unlawfully received.

2. A penalty of a imprisonment for a period of no less than one month and no more than six months and a fine of no less than BD100 and no more than BD500, or either penalty, shall be inflicted every person who is proved to have knowingly provided untrue information with the aim of obtaining for himself or another a compensation or aid to which he is not entitled according to the provisions of this Law.

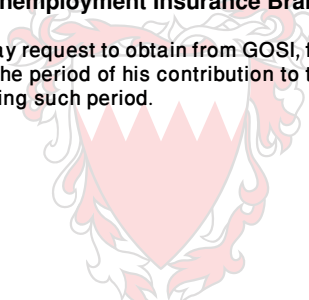
The penalty shall be doubled in its minimum and maximum levels in case of recurrence.

**Article 31:  
Guarantees of Collection, Payment and Control**

Subject to the provisions of this Law, the provisions of Articles 113 to 118 and Articles from 120 to 127 of the Social Insurance Law shall be applicable in respect of guarantees of collection, payment and control with respect to unemployment insurance.

**Article 32:  
Requesting Statement of Contribution to  
Unemployment Insurance Branch**

An insured may request to obtain from GOSI, free of charge, a statement of the period of his contribution to the account and his salary during such period.



## **CHAPTER SIX**

### **REGISTRATION AND CONTRIBUTIONS**

#### **Article 28: Registration, Forms Used, Calculation of Contributions and Objections**

Subject to the provisions of this Law, registration of employers and workers with GOSI, forms used, calculation of contributions and objections shall be governed by the provisions of Articles 99 to 104 of the Social Insurance Law.

#### **Article 29: Transfer of Contributions to GOSI**

The Pension Fund Commission shall transfer the contributions due from civil servants according to the provisions of this Law in every month to the account according to the procedures and conditions which shall be determined by an order of the Minister of Finance in co-ordination with the Minister.

#### **Article 30: Dates of Payment of Contributions and Delay Interest**

Subject to the provisions of this Law, there shall be applicable in respect of the rules of determining the unemployment insurance contributions, dates of their payment and additional amounts payable in case of non-contribution to insurance or contributing on the basis of unreal wages and the relevant matters the provisions of Article 18, Articles from 21 to 29 and Article 31 of the Social Insurance Law.

**Article 26:  
Determination of Entitlement to Compensation or Aid**

The Office shall determine entitlement to the compensation and aid, suspension of the payment thereof and their forfeiture according to the provisions of this Law and the Orders issued for its implementation.

An unemployed person may contest the Office's decision concerning entitlement to a compensation or aid, suspension of the payment thereof or forfeiture of the right thereto within 15 days from the date of becoming aware of the decision. The concerned administrative authority shall adopt a decision in respect of the appeal and shall give notice to the person filing the challenge with respect to the result of decision concerning his challenge within 15 days from the date of filing it. A petitioner may file a challenge in respect of the decision adopted for dismissal of his challenge before the competent court within 30 days from the date of receiving notice concerning such decision. The lapse of 15 days from the date of filing a challenge without receipt by the petitioner of notice concerning a decision about such challenge shall be deemed as a rejection thereof.

The Minister shall issue a decision concerning the determination of the administrative authority concerned with deciding upon the challenge and procedures for filing and determining it.

**Article 27:  
Dispute Concerning Compensation or Aid**

Each of GOSI and the beneficiary may dispute the amount of compensation or aid within 3 months from the date of payment of either. Such right shall be forfeited upon the lapse of the aforesaid period except for cases of material or arithmetic error.

- (f) If an unemployed person engages in a business activity or professional practice for his own account.
- (g) If the residence of an unemployed foreign worker becomes an illegal residence according to the applicable laws and regulations or if the reason for granting him residence changes to another reason apart from looking for a job.
- (h) Final departure of an unemployed foreign worker from the Kingdom.

**Article 25:  
Review of the Minimum and Maximum Levels of  
Compensation and Aid and Contribution Percentages**

The Board of Directors shall review the minimum and maximum levels of compensation and aid on a regular basis every three years according to the consumer price index, provided that a report shall be prepared in this respect to be referred to the actuary to examine and to present his recommendations concerning it and his proposals with respect to the necessary sources of finance including the amendment of the contribution percentages.

The Board of Directors shall refer its recommendations in this respect to the Minister accompanied by the report of the actuary. The Council of Ministers shall upon the submission of the Minister issue an order concerning the amendment of the minimum and maximum levels of compensation and aid and a decision concerning the provision of the necessary appropriations from the State Budget or to amend the contribution percentages.

**Article 24:  
Forfeiture of the Right to Compensation or Aid**

A right to payment of a compensation or aid shall be forfeited in any of the following cases:

- (a) If an unemployed person refuses to take up employment, which the Office deems appropriate, twice without justification. A right to compensation or aid shall be forfeited as from the date of refusing an employment offered thereto for the second time. In determining a suitable employment, the following shall be taken into consideration:
  - 1. Abilities, qualifications and experience of an experienced person and possibility of retraining him.
  - 2. Age of an unemployed person, period of service in the previous job and period of remaining without a job.
  - 3. Wage prescribed for the job offered to an unemployed person shall equal or more than the amount of the compensation or aid.
- (b) If an unemployed person takes up employment for which he receives a wage equivalent to the amount of compensation or aid, he shall forfeit the right to a compensation or aid with effect from the date of his employment.
- (c) If an unemployed person submits a claim for payment of a compensation or aid by fraud or deceit.
- (d) If an unemployed person becomes entitled to a pension equivalent or exceeding the amount of compensation or aid in which case the right to a compensation or aid shall be forfeited as from the date of the unemployed person's entitlement to a pension.
- (e) If an unemployed person fails to apply for registering his name with the Office during the period referred to in Paragraph (a) of Article 21 of this Law.

**Article 22:  
Unemployed Person's Joining of Employment**

If an unemployed person takes up employment with a third party for which he receives a wage that is less than the amount of compensation or aid or if he is entitled to a pension that is less than the amount of compensation or aid, he shall be paid in both cases the difference between the compensation or aid amount payable according to the provisions of this Law and the salary or pension, as the case may be, for the remaining period of entitlement to a compensation or aid.

**Article 23:  
Suspension of the Payment of Compensation or Aid**

- (a) Payment of a compensation shall be discontinued if an unemployed person forfeits any of the conditions provided for in paragraphs (2), (5), (6) and (9) of Article 10 of this Law.
- (b) Payment of aid shall be discontinued if an unemployed person forfeits any of the conditions provided for in Sub-paragraphs (3), (6) and (7) of Paragraph (a) of Article 17 of this Law.
- (c) Payment of compensation or aid shall be discontinued from the date of the realization of the discontinuation reason. A right to payment of compensation or aid shall be restored when such reason no longer exists unless such reason continues for a period exceeding 6 months for the remaining period of entitlement according to the provisions of Articles 14 and 19 of this Law, as the case may be.

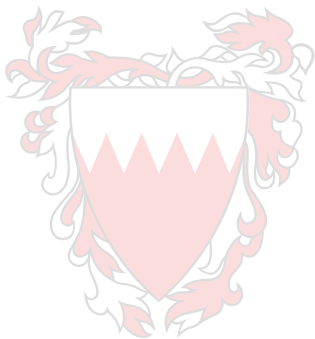


## **CHAPTER FIVE GENERAL CONDITIONS CONCERNING COMPENSATION AND AID**

### **Article 21: Registering Jobless Persons**

- a) A beneficiary who is entitled to a compensation or aid shall file an application for registering his name in the Register within 3 months from the date of the termination of the employment relationship in case of claiming a compensation. In case of claiming aid within 3 months from the date of completing the prescribed training period if he is a first time jobseeker or from the date of termination of the employment relationship if his period of subscription to the unemployment insurance is less than the period provided for in Article 15 (b) of this Law. Such application shall be filed on the form prescribed by the Office for this purpose. The application shall be accompanied by the required documents.
- An order of the Minister shall determine the details to be included in the form and the documents to be provided.
- b) A beneficiary shall give notice to the Office within a maximum of 7 days from the date of becoming aware of the following:
1. Forfeiture of any of the conditions of entitlement to a compensation or aid.
  2. Any change in the data and information provided to the Office.
- c) An employer shall furnish the Office with the information requested by the Office concerning the beneficiary's employment and reasons for termination of the employment relationship.

the eighth day following the date of applying for registering his name in the Register, provided that such application shall be filed during the period provided for in Article 21 (a) of this Law.



the period provided for in Article 15 (b) of this Law if he fulfils the remaining conditions provided for in Article 10 of this Law.

- c) Entitlement to aid shall not take place according to the provisions of this Law except after the lapse of 6 months from the effective date of its provisions.

### **Article 18: Aid Amount**

An aid amount for holders of academic qualifications shall be at the rate of BD150 per month and at the rate of BD120 per month for other jobless persons.

If the unemployment period includes a fraction of the month, aid payable therefore shall be computed on a daily basis by dividing the monthly aid amount by thirty.

### **Article 19: Maximum Period for Payment of Aid**

The maximum period for payment of aid shall be six months during a continuous period of 12 months. In case a beneficiary makes a claim for unemployment aid more than once during a twelve-month period, he shall be paid aid during such period for a maximum of 6 months.

### **Article 20: Commencement of Effective Period of Aid Entitlement**

An unemployed person who fulfils the conditions provided for in Article 17 of this Law shall be entitled to receive aid as from

## CHAPTER FOUR AID

### Article 17: Entitlement to Aid

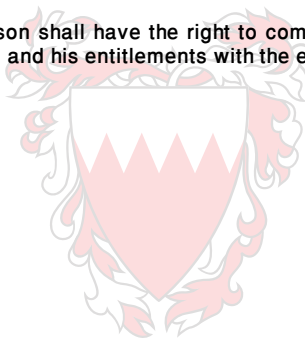
- a) Aid shall be given to a first time job seeker if the following conditions are fulfilled:
1. He shall be a Bahraini national.
  2. He shall not be less than 18 calendar years of age.
  3. He shall comply with the Office instructions to be determined by an order of the Minister.
  4. He shall not carry on a commercial or professional business for his own account.
  5. He shall be able to work.
  6. He shall have the desire to take up employment. A first time job seeker shall be deemed to have the desire to take up employment if he proceeds, upon successfully completing the prescribed training, with registering his name in the Register to be maintained by the Office for this purpose provided that he shall personally attend after registration at the office at least once every week and whenever he is so requested by the Office.
  7. He shall look in earnest for a job according to the terms and conditions to be issued by an order of the Minister.
  8. He shall not have reached the age of retirement according to the law.
  9. He shall join the prescribed training, ensures his regular attendance and completes it successfully.
- b) Without prejudice to the provisions of Article 19 of this Law, aid shall be given to an insured whose period of contribution to the unemployment insurance is less than

preceding his third claim.

- (e) An insured shall be entitled to compensation on any subsequent occasion if he is employed for another time in an insured job for a period of no less than 36 months during the 48 months preceding his most recent claim.

**Article 16:  
Combining between a Compensation and  
Other Entitlements**

A jobless person shall have the right to combine between a compensation and his entitlements with the employer.



**Article 14:  
Maximum Period for Payment of Compensation**

- (a) Subject to the provisions of Paragraph (b) of this Article, the maximum period for payment of a compensation shall be six continuous or intermittent months for each time of entitlement provided for in Article (15) of this Law.
- (b) In all cases, the maximum period for payment of a compensation shall be six months every 24 months continuously commencing from the date of the first payment made during such period.

**Article 15:  
Prescribed Contribution Period for Entitlement to  
Compensation and Repeat Claims**

- (a) For the purposes of this Article, a compensation claim shall be considered for the first time whenever a beneficiary receives a compensation for the maximum period provided for in Article 14 of this Law.
- (b) An insured shall be entitled to a first time compensation if he is employed in an insured job for a continuous period of 12 months.
- (c) An insured shall be entitled to a second time compensation if he is employed for another time in an insured job for a period of no less than 12 months during the 18 months preceding his unemployment.
- (d) An insured shall be entitled to a third time compensation if he is employed for another time in an insured job for a period of no less than 18 months during the 24 months

### **Article 11: Compensation Amount**

A compensation shall be paid on a monthly basis at the rate of 60% of the insured's wage based upon his monthly wages during the twelve-month period prior to his unemployment without exceeding a sum of BD500.

If the period of unemployment includes part of a month, compensation due therefore shall be computed on a daily basis by dividing the monthly compensation amount by thirty.

### **Article 12: Compensation Minimum**

Minimum compensation shall be BD150 per month or the average Insured's monthly wage during the twelve months preceding his unemployment, whichever is less.

### **Article 13: Effective Period of Entitlement to Compensation**

An insured shall be entitled to a compensation according to the provisions of this Law as from the eighth day after the termination of the employment relationship if he registers his name in the Register within 30 days from the date of termination of such relationship, otherwise the compensation shall be due from the date of the application provided that it shall take place during the period provided for in Article (21) (a) of this Law.

## CHAPTER THREE COMPENSATION

### Article 10: Eligibility for compensation

**The following conditions shall be fulfilled for an insured to be eligible to receive a compensation:**

1. He shall have completed the prescribed period for eligibility to a compensation as provided for in Article (15) of this Law.
2. He shall comply with the Office's instructions to be issued by an order of the Minister.
3. He shall not have left his employment by his free will.
4. He shall be able to take up employment.
5. He shall have the desire to work. An insured shall be deemed to have the desire to work if he takes the initiative of registering his name in the Register to be maintained by the Office for this purpose, provided that he shall personally visit the Office at least once every fortnight and whenever so requested by the Office.
6. He shall be looking in earnest for a job according to the terms and conditions in respect of which an order is issued by the Minister.
7. He shall not have reached the age of retirement according to the law.
8. He shall not have been dismissed from his job for disciplinary reasons.
9. An unemployed foreign worker shall be a legal resident of the Kingdom with the aim of looking for a job according to the applicable laws and regulations.



**Article 9:  
Audit of the Accounts**

- a) The Board of Directors shall at the beginning of each financial year appoint an external auditor, or more, of international repute to audit the account and the Board shall fix his remuneration. The same auditor shall not undertake the audit of the account for more than three years during the five years prior to his appointment.
- b) GOSI shall not assign to the auditor any other duties, apart from auditing the accounts during the period of appointment as an auditor.
- c) The auditor shall within a period not exceeding 3 months from the end of the financial year audit the account and shall draw up a report in respect thereof according to the internationally recognized accounting standards, provided that the report shall include all the information and details showing the account's actual financial position.
- d) The auditor shall submit his report concerning audit of the Account to the Minister and Board of Directors within 3 months from the end of the financial year.
- e) The Board of Directors shall publish in the Official Gazette and in at least two daily newspapers a summary of the auditor's report within a maximum of one month from the date of its approval by the Board of Directors, provided that the report shall be published in full by any of the media to be determined by the Board of Directors so as to ensure access thereto by the general public.

- b) The Board of Directors shall publish in the Official Gazette and in at least two daily papers a summary of the actuary's report within a maximum of one month from the date of delivering it to GOSI, provided that the report shall be published in full by any of the methods to be determined by the Board of Directors so as to ensure that everyone will have access thereto.
- c) If it is found from the actuary's expert that there is a surplus in the account, such surplus shall be transferred to the Account's general reserve fund, which shall not be disposed of except for increasing the minimum and maximum amounts of the compensation and aid, or either, in the light of the consumer price index. An increase of the minimum or maximum of the compensation and aid shall be decided by a resolution of the Council of Ministers upon a recommendation of the Minister with the Board of Directors' approval.
- d) If the actuary finds a deficit in the Account's funds, he shall mention that in detail and determine the reasons for such deficit and his recommendations in this respect.
- e) If the actuary's report shows that there is a deficit in the Account and if the reserves and various allocations are insufficient for the settlement thereof, the Council of Ministers may issue a resolution upon the Minister's request for setting aside the necessary appropriations from the State Budget to make up for such deficit or increase the rates of subscriptions provided for in Article (6) of this Law according to the reasons and amount of the deficit as shown by the actuary.

### **Article 6: Subscription Rates**

Unemployment insurance subscriptions shall be paid as follows:

1. 1% of the wage shall be paid by the insured in each month.
2. 1% of the insureds' wages shall be paid by the employer in each month. The Labour Fund shall pay the employers' share for the insureds employed in the private sector.
3. 1% of the insureds' wages shall be paid by the Government in each month.

### **Article 7: Restrictions on the Account's Overheads**

- a) The account shall be used to provide compensations and unemployment aid and to meet the overheads according to the provisions of this Law.
- b) The annual overheads of the Account shall not be more than 7% of the annual revenues.

### **Article 8: Examination and Auditing the Account's Financial Position**

- a) The Board of Directors shall nominate an actuary or more for examination and auditing the Account's financial position at least once every three years and whenever necessary as shall be determined by the Minister or the Board of Directors.

## **CHAPTER TWO ESTABLISHMENT AND FINANCING THE ACCOUNT**

### **Article 4: Account Establishment**

The Account shall be established as part of the Social Insurance Fund as a branch of insurance against unemployment. The Account shall be separate from the other accounts.

### **Article 5: Account's Resources**

The Account's resources shall consist of the following:

1. Monthly subscriptions provided for in Article (6) of this Law.
2. Additional amounts and accrued interest in cases of delay.
3. Grants and donations, both conditional and unconditional, which are accepted by the Board of Directors.
4. Profits arising from the investment of the Account's assets and any other income arising from its business activities.
5. Allocations set aside by the Government for the Account.

1. Registering jobless persons.
2. Determining and providing the appropriate training to jobless persons.
3. Deciding a jobless person's entitlement to a compensation or aid.
4. Determining the suspension of payment of a compensation or aid and deciding the forfeiture thereof.
5. Other powers provided for in this Law and the orders issued for the implementation of its provisions.

(b) GOSI shall have the following powers:

1. Collection of subscriptions provided for according to the provisions of this Law.
2. Payment of a compensation or aid.
3. Investment of funds in the account.
4. Management of the account.
5. Other powers provided for in this Law.

The Minister shall issue an Order for the formation of a committee comprising representatives of the Ministry and GOSI to undertake co-ordination between the two authorities concerning the implementation of the provisions of this Law. The Order shall determine the rules governing the Committee's activities.

16. **Jobless:** A beneficiary who is unable to obtain a suitable job in spite of being able to take up employment, having a desire to get a job and seeks to have one.
17. **Wage:** A wage on the basis of which monthly subscriptions with GOSI or the Public Pension Fund Commission are calculated.
18. **Register:** The Register referred to in Article 10 (5) and Article (17) (a)(6) of this Law.



### **Article 2: Categories Covered by Insurance Against Unemployment**

Insurance against unemployment according to the provisions of this Law shall be applicable to the following categories:

1. Civil servants employed by the Government and public corporate entities who are covered by the provisions of insurance against employment injuries in accordance with the provisions of the Law Governing Pensions and Retirement Benefits for Civil Servants.
2. Private sector workers who are covered by the provisions of insurance against employment injuries according to the provisions of the Law on Social Insurance.
3. First time job seekers.

### **Article 3: Ministry's and GOSI's Powers**

- (a) The Ministry shall have the following powers:

8. **Beneficiary:** Insured or first time job seeker, as the case may be, who is eligible to receive a compensation or aid in case of unemployment according to the provisions of this Law.
9. **Worker:** Every natural person who is employed by an employer under his management or supervision in consideration of a wage of any kind whatsoever.
10. **First Time Job Seeker:** Anyone who was not previously employed in an insured job according to the provisions of this Law and fulfils the conditions required in respect thereof.
11. **Insured:** A worker in respect of whom the provisions of this Law are applicable even under probation, apprenticeship or under training.
12. **Insured Job:** A job with an employer in respect of whom the provisions of employment injuries apply according to the Law Organising Pensions and Retirement Benefits for Government Employees or the Law on Social Insurance.
13. **Compensation:** An amount to which an insured is entitled under the conditions set forth in this Law in case he is unemployed.
14. **Aid:** An amount to which a first time job seeker or an insured is entitled where he does not complete the prescribed period for being entitled to the compensation under the conditions set forth in this Law or in case either becomes unemployed.
15. **Joblessness:** It is an event where a beneficiary becomes unable to obtain a suitable job in spite of being able to take up employment, having a desire to get a job and seeks to have one.

## **CHAPTER ONE DEFINITION, SCOPE OF APPLICATION AND POWERS**

### **Article 1: Definitions**

In the application of the provisions of this Law, the following words and expressions shall have the meanings assigned against each unless the context otherwise requires:

1. **Ministry:** Ministry concerned with labour affairs in the private sector.
2. **Minister:** Minister concerned with labour affairs in the private sector.
3. **Organisation:** General Organisation for Social Insurance (GOSI).
4. **Board of Directors:** GOSI's Board of Directors.
5. **Account:** Unemployment Insurance Account established according to the provision of Article (4) of this Law.
6. **Office:** Administrative authority belonging to the Ministry to undertake the duties provided for in this Law.
7. **Employer:** Every natural or juristic person in respect of which the provisions of the insurance against employment injuries apply according to the Law with respect to Organising Pensions and Retirement Benefits for Government Employees or the Law on Social Insurance.



**LEGISLATIVE DECREE NO.(78) OF THE YEAR 2006  
WITH RESPECT TO  
INSURANCE AGAINST UNEMPLOYMENT**

We, Hamad bin Isa Al Khalifa,  
King of the Kingdom of Bahrain,

Having perused the Constitution, especially Article (38) thereof,

And Law No.(13) of the Year 1975 with respect to Organising Pensions and Retirement Benefits for Government employees, as amended,

And the Labour Law for the Private Sector promulgated by Legislative Decree No.(23) of the Year 1976, as amended,

And the Law on Social Insurance promulgated by Legislative Decree No.(24) of the Year 1976, as amended,

And the Civil Service Law promulgated by Law No.(35) of the Year 2006,

And Law No.(57) of the Year 2006 with respect to the Establishment of the Labour Fund,

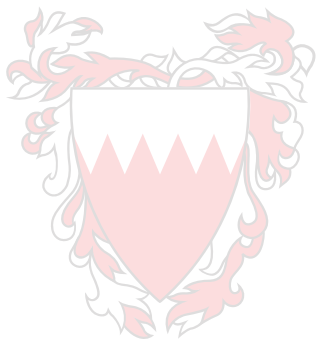
And upon the submission of the Labour Minister,

And with the approval of the Council of Ministers,

Hereby Decree the Following Law:

## CONTENT

- LEGISLATIVE DECREE NO.(78) OF THE YEAR 2006 WITH RESPECT TO INSURANCE AGAINST UNEMPLOYMENT
- **Chapter 1:**  
Definition, scope of application and powers
- **Chapter 2:**  
Establishment and financing the account
- **Chapter 3:**  
Compensation
- **Chapter 4:**  
Aid
- **Chapter 5:**  
General conditions concerning compensation and aid
- **Chapter 6:**  
Registration and contributions
- **Chapter 7:**  
Penalties
- **Chapter 8:**  
Miscellaneous provisions



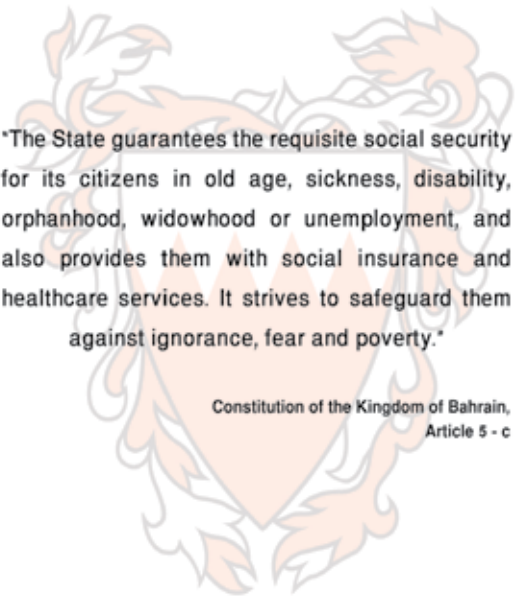


**Kingdom of Bahrain**  
**Ministry of Labour**

**LEGISLATIVE DECREE NO.(78) OF THE YEAR 2006**  
**WITH RESPECT TO**  
**INSURANCE AGAINST UNEMPLOYMENT**

**Issued at Rifaa Palace**  
**On 1st Thilqie'eda, 1427 Hijra**  
**Corresponding to 22nd November, 2006 AD**

LEGISLATIVE DECREE NO. (78) OF THE YEAR 2006 WITH RESPECT TO  
**INSURANCE AGAINST UNEMPLOYMENT**



**\*The State guarantees the requisite social security for its citizens in old age, sickness, disability, orphanhood, widowhood or unemployment, and also provides them with social insurance and healthcare services. It strives to safeguard them against ignorance, fear and poverty.\***

Constitution of the Kingdom of Bahrain,  
Article 5 - c



**HM King Hamad bin Isa Al Khalifa,**  
**The King of the Kingdom of Bahrain**



**His Royal Highness Prince**  
**Khalifa bin Salman Al Khalifa**  
**Prime Minister**



**His Royal Highness Prince**  
**Salman bin Hamad Al Khalifa**  
**The Crown Prince, Deputy Supreme**  
**Commander and First Deputy Prime Minister**



